رسالة عمّان

أسئلة المستقبل القريب

محمد سعيد مضيّة

لم تطرح الثّقافة في الأردن مهمّاتها لمواجهة استحقاقات اتّفاق غزّة ـ أريحا أوّلاً. وكالعادة تتطاير مواقف الشّحب والتّأييد هنا وهناك بينما جرّافة الاتفاق تحفر الأنفاق والأخاديد والمسارب والقنوات الجديدة وتهيل التّراب ليطمر معالم عديدة في الحياة الاجتماعيّة وقد يقيم السّدود. إنّها تداعيات وتفاعلات واسعة الأبعاد في الحياة الاقتصاديّة والثّقافيّة والسّياسيّة تستدعي التّحليل والبحث والتّركيب ودراسة الاحتمالات وطرح البدائل كي يغدو ممكناً التحكّم بالأحداث وتوجيه مسارها، أو على الأقلّ وقف عمليّة الانهيار في الموقف الفلسطيني بخاصّة والعربي بعامّة. أم أنّنا سنعيد إنتاج خيبات الأمل؟

فالصدمة التي ولّدها الإعلان المباغت للاتفاق في ١٩٩٣/٨/١٩ حرّكت في بداية الأمر استجابات عفوية معارضة مشحونة بالانفعال. واختزل الاتفاق بمفهوم الخيانة والموقف منه بالرّفض المطلق. واستنفرت الاستجابة نقيضها الاختزالي الإطلاقي. وتبادل الموقفان النّفي المطلق والاستبعاد. ولم يفطن أيّ منهما أن الاتفاق يتمنّع على خياري الرّفض والقبول. إنّه تصفية حساب لعمليّات استمرّت عقوداً بلا مسك دفاتر أو كشوفات محاسبيّة تنقّلت القضيّة الفلسطينيّة خلالها من نكبة إلى كارثة فمأساة. ومع كلّ محطّة كانت ترتفع الدّعوات لإعادة النّظر تأتي أشبه بوقفة حداد على روح الفقيد ثمّ تغذّ الحياة سيرتها المألوفة.

في ندوة ثقافيّة حول مخاطر التّطبيع الثّقافي النّاجمة عن الاتفاق وبخاصّة عن بنوده المتعلّقة بتسهيل عبور إسرائيل الاقتصادي إلى العالم العربي، تمّت الإشارة إلى المخاطر التّالية:

* عبور الثّقافة الاستهلاكيّة كسلعة تخاطب شهوة المستهلك وشهيّته وتخضع الثّقافة لتقييمات السّوق واعتباراتها.
* تلاشي الخطّ المميّز بين الإعلان وثقافة التّسلية والأخبار وتدفّقها بقوّة تنسف قواعد التّقاليد الشّعبيّة في الاستهلاك والسّلوك الاجتماعي وتنمّي حاجات لا تلبّيها قدرات الإنتاج المحلّي.
* تخلخل القاعدة الاقتصاديّة الّتي تتماسك فوقها أنتجلنسيا قوميّة.
* تقوية قوّة الطّرد للبحث العلمي والذّهنيّة العلميّة بسبب قوّة جاذبيّة الصّناعات المتقدّمة والتّكنولوجيا المتطوّرة والرّساميل المستثمرة في الإنتاج والمتمركزة في الجانب الإسرائيلي.

فما هي آليّة مقاومة نتائج التّطبيع؟ وهل يمكن الاتّفاق على مفهوم محدّد للتطبيع الثّقافي يرسم حدوداً للتزمّت تعزله عن مهمّات تثبيّت الهويّة الحضاريّة القوميّة؟ ومئات أخرى من أسئلة الواقع الجديد.

دور المرأة في المسيرة الدّيمقراطيّة

إذا أمعنّا النّظر في قضيّة المرأة نجدها تتجمّع فيها شتّى عناصر الحياة الاجتماعيّة، الاقتصاديّة منها والسّياسيّة والتّربويّة ـ الثّقافيّة، الموروث منها والوافد وكلّ ما يفرزه عمل الهياكل والهيئات والمؤسّسات. إنّ هذا ما تجلّى بأشكال متفاوتة من الوضوح في أوراق المؤتمر الّذي عقده الاتّحاد النّسائي الأردني العام بالتّعاون مع مؤسّسات أجنبيّة ومحلّيّة (بين ٢٧ و٢٩ أيلول الماضي) وكذلك في المداخلات والملاحظات الّتي قدّمها جمهور المشاركين من نساء ورجال. فوضع المرأة باختصار يعكس وضع المجتمع وبالتالي فكلّ محاولة لإعلاء دور المرأة في الحياة الاجتماعيّة أو تنشيط مساهمتها فيها تتجاهل أو تغيب بقيّة مظاهر التخلّف الاجتماعي تظلّ محاولة قاصرة.

فقد خرج المؤتمر بسبع عشرة توصية تستوحي الطّموح بترقية دور المرأة ومكانتها في المجتمع وثمانٍ من هذه التّوصيات تتعلّق بمواضيع التّوعية وسبع تدعو لإدخال تعديلات على القوانين والتّشريعات. وتطالب التّوصية الثّانية «بضرورة إيجاد صيغة معيّنة تتيح للمرأة المشاركة الفعليّة في البرلمان» كما تطالب التّوصية الثّالثة عشرة «بزيادة عدد النّساء في مجلس الأعيان وتعيين النّساء في مناصب وزاريّة».

هذا بينما لم تتعرّض التّوصيات وكذلك أوراق العمل والتّعقيب لنمط الاستهلاك في الثّقافة والاقتصاد الّذي يحقن عوامل التخلّف في الحياة الاجتماعيّة ومنها وضع المرأة بجرعات يوميّة بل كلّ ساعة. وبالتّالي لم يستشرف المؤتمر أفق تنمية اجتماعيّة تكسر إطار التخلّف القائم.

تضمّنت محاور النّدوة دراسة ميدانيّة حول «موقف الأردنيّين تجاه قضيّة مشاركة المرأة في المجتمع والسّياسة» أعدّها الدّكتور موسى شتيوي والدّكتورة أمل دغستاني. وهو ميدان جديد من الدّراسات يعود بحصيلة معرفيّة إرشاديّة إذا ما استندت أسئلة الاستبيان إلى رؤية موضوعيّة تراعي التّرابط والتّشابك في قضايا المجتمع كافّة. وقدّمت دراسة استطلاعيّة أعدّتها الدّكتور هيفاء أبو غزالة ملحس حول «المرأة في برامج الأحزاب السّياسيّة الأردنيّة». وكان المحور

الثّالث ورقة أعدّها الباحث الأستاذ حسني عايش، عضو مجلس الأعيان، تضمّنت بحثاً تاريخيّاً لنشوء التّمايز بين المرأة والرّجل ثمّ تشكّل الشّروط الاجتماعيّة التّاريخيّة لبروز المرأة في الحياة السّياسيّة والاجتماعيّة. أمّا المحور الرّابع فقدّم نظرة مستقبليّة لدور المنظّمات النّسائيّة في المسيرة الدّيمقراطيّة الأردنيّة في مجالي الثّقافة والتّشريعات.

كشفت الدّراسة الأولى عن حالة اجتماعيّة متميّزة ضدّ المرأة ولم تحاول استكناه عوامل هذه الحالة، إذ بيّنت أنّ ٨٤,٨ بالمائة من المبحوثين وهم من مختلف شرائح المجتمع، يرون أنّ الرّجل تتوفّر فيه مقوّمات ممارسة العمل السّياسي (سمعة، أخلاق، كفاءة علميّة، ثقافة عامّة وسياسيّة وقوّة شخصيّة وثقة بالنّفس). ونلاحظ هنا تغييب صفة الالتزام الحقيقي بطموحات الشّرائح المحرومة والمضطهَدة في المجتمع كأحد هذه المقوّمات. وحتّى لو تكافأ الرّجل والمرأة من حيث الصّفات فإنّ ٦٨,٥ بالمائة من العيّنة المبحوثة تفضّل الرّجل على المرأة.

وأوضحت الدّراسة كذلك أنّ نسبة النّساء اللّواتي يتّخذن قرارهنّ بأنفسهنّ ترتفع مع زيادة الدّخل وارتفاع مستوى التّعليم.

وبيّن الباحث حسني عايش دور الثّورة الصّناعيّة الأولى في عصر النّهضة الأوروبي في فتح الفرص أمام المرأة كي تعمل خارج البيت وتحقّق قدراً من استقلاليّتها وتخطو نحو توسيع مشاركتها في نشاطات المجتمع وقطاعاته. وحيثما ترتقي التّكنولوجيا يرتقي نصيب المرأة وتتجلّى قدراتها ومواهبها وتحقّق تكافؤها مع الرّجل.

يترتّب على هذه العلاقة التّاريخيّة علاقة منطقيّة بين مكانة المرأة اجتماعيّاً وبين تقدّم المجتمع. إذ تزامن مع ترقّي مكانة المرأة وبالتّفاعل معه إنجاز ثورة علميّة وفكريّة وسياسيّة حيث رسّخت أفكار العقلانيّة والتّنوير والدّيمقراطيّة جذورها داخل المجتمع. وهذا مؤشّر كان ينبغي أن ينير دربنا في مجال النّدوة مدار البحث ويبرهن أنّ مكانة المرأة مرهونة باستراتيجيّة تنمويّة توجّه نشاطات المجتمع كافّة ومنها نشاط المرأة. وهذا ما فات الباحث وفات النّدوة. فقد ركّز الباحث لدى عرض «استراتيجيّة مقترحة لردم الفجوة» على عوامل التّوعية وزيادة حجم المعرفة.

وقدّمت الدّراسة القانونيّة الّتي أعدّتها المحامية نائلة الرّشدان عرضاً شاملاً لعناصر الخلل في وضع المرأة في مواد الدّستور ونصوص القوانين العمول بها في الأردن ـ العمل، الأحوال الشّخصيّة، التّقاعد، الضّمان الاجتماعي، الانتخاب، البلديات، التّأمين الصّحي، البعثات الدّراسيّة، والمؤسّسة الاستهلاكيّة، وقصّرت توصياتها على التّوعية وإدخال التّعديلات على نصوص القوانين.

أمّا الدّراسة التّربويّة ـ الثّقافيّة فقصرت الاهتمام بالجانب المعرفي وغيّبت وظيفة التّربية والثّقافة في تربية السّلوك الدّيمقراطي لدى الأجيال في المدرسة من خلال التّنمية العقل الباحث والنّظرة النّقديّة المناهضة للنمطيّة في السّلوك العام والموقف من الواقع والبيئة، وطبيعي أنّ نمطاً من التّربية يركّز على تلقين المعارف ونسخ التّجارب والأفكار ويغيّب مهمّة تنمية القدرة على التّفكير وإبداع المعرفة وروح المبادرة لا يستشرف أفق التّنمية البشريّة الّذي هو وظيفة استراتيجيّة تنمويّة لقطاع الإنتاج المادّي وقطاع العلوم بإحداث تبديل جوهري في أداء المدرسة والجامعة.

فمن شأن الاستراتيجيّة التّنمويّة أن تعمل على تطوير الإنسان كقوّة منتجة ماديّاً وروحيّاً تنصف المرأة وتعبّئ طاقاتها في عمليّة التّنمية وتكسر حلقة التخلّف الّتي قيّدت المجتمعات العربيّة وأوهنت قواها وأقعدتها عن تجاوز فرصة النّهضة الّتي بدأت منذ قرن ونصف القرن. طوال هذه الحقْبة المديدة ضاعت فرص ثمينة لتصفية إرث التخلّف في الهياكل والتّقاليد والقيم الّتي كرّست مكانة متدنّية في السلّم الاجتماعي ليس للمرأة وحدها بل وكذلك لشرائح واسعة من الرّجال. وتدعّم هذا الواقع بأفكار ملفوفة بورق العلميّة الصّقيل زيّفت الوعي وتسترّت على التخلّف. وكانت المرأة والرّجل ضحيّة لكلّ هذا فلا غرابة أن يرتفع التّحذير بعدم لوم الضّحيّة ردّاً على المداخلات العديدة الّتي حمّلت المرأة ـ ذهنيّتها، استسلامها، وعجز تنظيماتها.. إلخ مسؤوليّة أوضاعها ودعت إلى جرعات من التّوعية، لا أكثر.

مذكّرة من رابطة الكتّاب الأردنيّين إلى دولة الدّكتور عبد السّلام المجالي المكرّم

تتوجّه رابطة الكتّاب الأردنيّين إليكم بالتّحيّة والاحترام وتأمل أن تتراجع الحكومة عن قرار مجلس الوزراء القاضي بمنع الموظّفين العموميّين من الكتابة في الصّحف المحليّة. يحدوها في ذلك الحرص على الدّيمقراطيّة والغيرة على الثّقافة وحريّة التّعبير.

إنّ هذا القرار يحرم كثيراً المواطنين الأردنيّين من حقّ التّعبير عن الرّأي وفقاً للدستور الأردني الّذي لا يجوز أن تبطل مواده بأيّة قوانين أو أنظمة أو تعليمات. وقد انتقلت هذه العدوى إلى الموظّفين في هيئات أهليّة وحاولت منع موظّفيها من الكتابة في الصّحف ممّا يجعل الشّريحة المتمتّعة بحقّ التّعبير عن الرّأي تتقلّص إلى نسبة ضئيلة للغاية.

والأشدّ خطورة في الأمر أنّ فلسفة القرار كما أوضحها معالي وزير الإعلام في مقالته بالرّأي (٩/٢٦، صفحة ١٤) من شأنها أن تنشر أجواء من الغموض والرّهبة تقتل الإبداع والمبادرة، فتنزل قراراتها

كالقدر على رؤوس المواطنين. وكم هي رهيبة عواقب ذلك على جهاز التّربية والتّعليم والحياة الجامعيّة في الأردن ويحقّ التّساؤل في هذا الصّدد كيف سيربّي المعلّم المحروم من حقّ النّقد والحوار ملكيّة الإبداع والتّفكير والنّقد بين الأجيال.

فالنّظام الدّيمقراطي ينبغي أن تسوده علاقة تآلف وانفتاح وتبادل الاستنارة والتّنوير خاصّة بين أجهزة الإدارة والجمهور، ممّا يعزّز الثّقة المتبادلة واحترام كرامة الفرد وإنسانيّته ومراعاة احتياجاته وشرط إنسانيّته، ويحول دون الممارسات الفاسدة الّتي تحضن وتفرّخ في الظّلام.

إنّ تجربة الأردن المريرة الّتي انتهت بالانهيار الاقتصادي في ربيع ١٩٨٩ ينبغي أن تظلّ لافتة تحذير لكلّ الحريصين على سمعة الأردن ومكانته الأقليميّة والدّوليّة وأمنه واستقراره.

لقد تطلّعنا في رابطة الكتّاب الأردنيّين إلى نظام للتفرّغ في الأردن يمنح الموظّفين أجازة مدفوعة الأجر لإنجاز مشاريعهم الأدبيّة والفكريّة، وتطلّعنا إلى عمّان كواحدة من عواصم الثّقافة العربيّة حيث يتنافس الأردن مع الأفضل والأوسع انفتاحاً بين المجتمعات الّتي تتعزّز تقاليدها الثّقافيّة عبر ممارسة النّقد والتعدّديّة الفكريّة وحوار الثّقافة والفكر مع الحياة الاجتماعيّة النّابضة بالحيويّة. فانقطاع الفكر عن الممارسة في أي جانب من جوانب الحياة الإداريّة والاجتماعيّة يقود إلى نضوب الحيويّة في كلا جانبي النّشاط البشري. إذ تغدو الممارسة تخبّطاً بالمجهول إذا انقطعت عن نبع الفكر النّاقد والتّعليم المستديم.

ويحزننا أنّ قراركم يصيب عروق الإبداع الثّقافي والحياة الاجتماعيّة بالتصلّب، إذ يعزّز نهج الإكراه والنّبرة الآمرة، ولذا فإنّنا نهيب بكم أن تدفعوا باتجاه تنشيط لغة الحوار والانفتاح وتوطيد عناصر الدّيمقراطيّة من نقد وحوار فكري وسياسي في مختلف جوانب الحياة الاجتماعيّة.

وبعد، فإنّنا، بمثل ما بدأنا مذكّرتنا هذه، نأمل أن تعلن الحكومة عن تراجعها عن قرارها في أقرب وقت ممكن حتّى نزيل أي سوء قد يلحق بسمعة الدّيمقراطيّة في الأردن.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

رئيس وأعضاء الهيئة الإداريّة
لرابطة الكتّاب الأردنيّين